الثورة
www.althawranews.net

وزراء الخارجية يجتمعون الأربعاء والخميس في القاهرة

أربعة محاور رئيسية لتطوير جامعة الدول العربية أمام قمة الكويت

متابعات

تجري الاستعدادات لعقد القمة العربية الخامسة والعشرين المقررة في الكويت يومي 25 و26 مارس الجاري .

وسيعقد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته الـ141 اجتماعاته يومي 5 و6 مارس بمقر الأمانة العامة للجامعة في القاهرة في إطار التحضيرات الخاصة بعقد القمة العربية التي يسبقها اجتماعات وزارية تحضيرية سواء على مستوى وزراء الخارجية أو المال والاقتصاد أو كبار المسؤولين حيث أجتمع المجلس الاقتصادي و ا لا جتما عي الشهر الماضي بمقر الأمانة العامة .

كما عقدت اللجنة المعنية بإ صلا ح و تطو ير ا لجا معة العربية اجتماعا في القاهرة أمس الأول لبلورة مشروع القرار الذي سترفعه إلى القمة العربية بشأن تطوير جامعة الدول العربية.

ويتضمن التطوير وفقاً لوكالة الأنباء الكويتية أربعة محاور رئيسية تتعلق بتعديل ميثاق الجامعة العربية وبأجهزة وآليات الجامعة العربية وبتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وبالبعد الشعبي للعمل العربي المشترك.

ويتضمن مشروع القرار فيما يتعلق بتعديل الميثاق استكمال النظر في التعديلات المقترحة على ميثاق جامعة الدول العربية والطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها واقتراحاتها في أجل أقصاه منتصف شهر مايو 2014م وعرض هذه التعديلات على مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية وفقا للإجراءات المتبعة في هذا الشأن تمهيدا للعرض على مجلس الجامعة على

المستوى الوزاري بدورته العادية الـ142 في شهر سبتمبر 2014م لاتخاذ الخطوات اللازمة لإقرارها في صيغتها النهائية.

ويوصي مشروع القرار بشأن "أجهزة وآليات الجامعة العربية" بترشيد جدول أعمال القمة وتخفيف الجوانب المراسمية لها وكذلك الاستفادة من آلية القمم التشاورية عندما يقتضي الأمر ذلك وفقا لقرار قمة الرياض عام 2007م في هذا الشأن.

كما يوصي باضطلاع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بصفة مؤقتة بمهام مجلس السلم والأمن العربي وذلك إلى حين تعديل ا لنظا م الأساسي والنظام الداخلي للمجلس طبقا للمادة 14 من النظام الأساسي بحيث تصبح جميع الدول أعضاء في المجلس وكذلك إدخال التعديلات اللازمة على مهامه وصلاحياته وآلياته حتى يتمكن من أداء مهمته في حفظ السلم والأمن العربي بفاعلية ودخول هذه التعديلات حيز النفاذ.

ويدعو مشروع القرار إلى إعادة عرض مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية على مجلس الجامعة العربية في شهر سبتمبر 2014م وتكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير حول إمكانية قيام المحكمة على الولاية الاختيارية بعد استطلاع آراء الدول الأعضاء في هذا الشأن.

ويكلف مشروع القرار مجلس الجامعة بتعديل النظام الأساسي لآلية متابعة تنفيذ القرارات بما يسمح بتطويرها وزيادة فعاليتها في متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن مجلس الجامعة في ضوء الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة في هذا المجال وعرض مايتم التوصل إليه على دورة مجلس الجامعة العربية في سبتمبر 2014م.

ويوصي مشروع القرار بإضافة بند على جدول أعمال الدورة الـ27 للقمة العربية في عام 2016م لتقييم مسيرة العمل العربي المشترك وجهود الأمانة العامة خلال السنوات الخمس من 2011م إلى 2016م والطلب من مجلس الجامعة والأمانة العامة اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن.

ويكلف مشروع القرار الأمانة العامة بأعداد دراسة شاملة لتطوير آلية متابعة الانتخابات وتنظيمها في الدول العربية والدول الأخرى الراغبة في مراقبة الانتخابات لديها وعرضها على مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه لازما في هذا الشأن.

كما يكلف الأمانة العامة بأعداد دراسة عن جدوى وأوضاع بعثات ومراكز ومكاتب الجامعة العربية في الخارج بهدف ترشيد عملها وتعزيز دورها وتطوير أدائها وعرضها على مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه لازما في هذا الشأن.

ضغوط قوية على القيادة الليبية الجديدة ووعود بمواصلة الثورة والعملية الديمقراطية

طرابلس/وكالات

أكد المؤتمر الوطني العام في ليبيا أعلى سلطة سياسية في البلاد أمس انه مصمم على مواصلة العملية الديموقراطية، على الرغم من أعمال العنف التي استهدفت نوابا وأعضاء في مجالس محلية.

ويتعرّض المؤتمر الوطني العام إلى ضغوط متزايدة مع اندلاع الاحتجاجات في كل المراكز السكنية تقريبًا في ليبيا للمُطالبة بإسقاطه في السابع من فبراير ، وإجراء انتخابات لاختيار كيان بديل. وتفاقمت الأوضاع في الأسبوع التالي عندما هدّدت الميليشيات بإغلاق المؤتمر الوطني العام بالقوة، وتوقيف أعضائه إذا لم يتنحّوا.

وقال رئيس المؤتمر نوري ابوسهمين في خطاب بثه التلفزيون: "أؤكد لكم أننا مصممون على مواصلة طريق ثورة 17 فبراير '2011م التي أطاحت نظام معمر القذافي' وماضون على المسار الديمقراطي".

وكان ابوسهمين يتحدث بعد ساعات على اقتحام عشرات المتظاهرين مقر المؤتمر الوطني العام في طرابلس حيث جرح نائبان.

ويطالب المتظاهرون بحل المؤتمر العام ويحتجون على "خطف" متظاهرين السبت الماضي من المشاركين في اعتصام أمام مقر المؤتمر بوسط العاصمة الليبية.

وعبر ابوسهمين عن اسفه لاقتحام البرلمان، معتبرا انه "اعتداء صارخ تعرض له المؤتمر الوطني العام مقر السيادة الشرعية المؤتمر الذي انتخبه الشعب".

ويعاني المؤتمر الوطني العام من عدم الفعالية. وقد تجلى ذلك أخيرا في طريقة تعاطي المؤتمر مع التمديد له، فخريطة الطريق التي وضعها من أجل التقدّم لا تزال موضع نقاش بعد أسابيع من انتهاء تفويضه، وكذلك في الخلافات حول إقالة علي زيدان من رئاسة الوزراء.

وعلى الرغم من موافقة الكتل السياسية على إقالة زيدان قبل أشهر، لم يتمكّن المؤتمر الوطني العام من الاتفاق على تعيين بديل له، كما أنه عجز عن حشد 120 صوتًا لطرح الثقة بالحكومة. وهكذا أصيبت السلطة التنفيذية في البلاد بالشلل في لحظة مصيرية.

وفي محاولة لمعالجة هذه الثغرات، وضع المؤتمر الوطني العام نظاما داخليا إلا أنه لم يتم تبنّيه رسميًّا. وهكذا لم تعتمد ليبيا أو تطبّق رسميًّا الركائز التي يقوم عليها النظام البرلماني، أي جدول الأعمال والنقاش وإجراءات التصويت. فغالبا ما تتحوّل النقاشات إلى هجمات شخصية ومساجلات لاذعة بعيدًا عن صلب الموضوع، كما

أن أعضاء المؤتمر الوطني العام مشوَّشون بشأن جداول أعمالهم، ناهيك عن نجاح الكتل السياسية مرارًا وتكرارًا في تعطيل التصويت على مسائل مهمة عبر الخروج من البرلمان وإفشال النصاب.

ويرى تقرير صادر عن مركز كارينجي للسلام الدولي أنه كان يجدر بالمؤتمر الوطني العام التركيز على إدارة العملية الدستورية مع تخصيص الوقت الكافي لمحاولة تصحيح الأضرار التي تسبّبت بها الحرب. بيد أنّ الفترة الزمنية المفرطة في التفاؤل التي حدّدها الإعلان الدستوري عزّزت الانطباع بأن العملية الانتقالية ستكون لعبة غالب ومغلوب بالنسبة إلى الأحزاب السياسية.

وفضلا عن سوء توزيع الأولويات على مستوى الواجبات، تجلى ذلك من خلال إهمال المبادرات قصيرة المدى التي تشكّل حاجة ماسّة للبلاد، مثل نظم العدالة الانتقالية وإنشاء شبكة حكم محلية تتمتّع بالفاعلية على صعيد البلاد، واستبدالها بمشاريع إنمائية ضخمة وطويلة المدى يستحيل تطبيقها في الوقت الحالي.

هجوم انتحاري مزدوج بباكستان

اسلام اباد/أف.ب

قتل 12 شخصا على الأقل وأصيب نحو عشرين آخرين بجروح في هجوم انتحاري مزدوج أمس على محكمة في العاصمة الباكستانية إسلام اباد كما أعلنت الشرطة المحلية.

وأفادت مصادر الشرطة أن مسلحين حاولوا انقاذ صديق لهم كان يمثل أمام هذه المحكمة في حي اف-8- في قلب إسلام آباد التي بقت عموما في منأى عن أعمال العنف.

وأوضحت الشرطة أن المهاجمين فتحوا النار ثم قام اثنان منهم بتفجير حزامهما الناسف.

وقال قائد شرطة إسلام آباد سكندر حيات لوكالة فرانس برس "أن أحد عشر شخصا فقدوا حياتهم وأصيب 24 آخرون بجروح".

وأكدت المستشفى التي نقل إليها الضحايا هذه الحصيلة وأوضحت أن نصف الجرحى في وضع حرج.

وقال سجد حسين وهو تاجر محله قريب من المحكمة "سمعت دوي ثلاثة أو أربعة انفجارات، ثم نقلت على عجل إلى المستشفى لإصابتي بجروح".

وأفاد مراسلون لفرانس برس أن وحدات من نخبة الشرطة طوقت محيط المحكمة الذي انتشرت فيه شظايا الزجاج والأشلاء البشرية.

وتشهد باكستان بانتظام اعتداءات قرب الحدود الافغانية وفي مدينة كراتشي العاصمة الاقتصادية (جنوب) لكن وقوع اعمال عنف في العاصمة اسلام اباد امر نادر.

كوريا الشمالية تطلق صاروخين قصيري المدى

سول/وكالات

ذكرت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية إن كوريا الشمالية أطلقت صاروخين قصيري المدى في البحر قبالة الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الكورية أمس وذلك بعد أيام من اطلاق صواريخ مماثلة.

وأشارت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء أن من المرجح أن الصاروخين طارا لمسافة 500 كيلومتر تقريبا بعد إطلاقهما قبالة الساحل الشرقي لكوريا الشمالية، مضيفة إن من المعتقد أن الصاروخين من طراز سكود-سي.

وقالت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية: إن صواريخ سكود تطلق عادة باستخدام منصات إطلاق متحركة يمكن تشغيلها بالحد الادنى من الاستعداد.

وهذه المسافة تعني أن بإمكان هذه الصواريخ إصابة أهداف في كوريا الجنوبية واليابان.

ويأتي إطلاق الصاروخين بعد أيام من بدء المناورات العسكرية الاميركية الكورية الجنوبية السنوية المشتركة التي تدينها كوريا الشمالية عادة بوصفها إعدادا للحرب.

إدانة خمسة أردنيين تسللوا إلى سوريا

عمان/أ.ف.ب

أصدرت محكمة امن الدولة الأردنية أمس أحكاما بالسجن لمدد تراوحت بين السجن عامين ونصف العام والسجن خمسة اعوام بحق خمسة جهاديين أردنيين على خلفية التسلل إلى سوريا للقتال إلى جانب قوات المعارضة، حسبما أفاد مصدر قضائي أردني.

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لوكالة فرانس برس أن "المحكمة أصدرت حكما بالسجن لخمس سنوات بحق جهادي اردني عشريني تسلل إلى سوريا وقاتل إلى جانب المعارضة ضد النظام السوري واعتقله حرس الحدود الأردني لدى عودته نهاية عام 2013".

وأضاف أن "ذات المحكمة أصدرت حكما بالسجن خمس سنوات خفضت إلى نصف المدة بحق أربعة جهاديين آخرين اعتقلوا مطلع العام الجاري أثناء محاولتهم التسلل إلى سوريا للالتحاق بمقاتلي المعارضة".

وأشار إلى أن "هؤلاء ادينوا بتهمة القيام بأعمال لم تجزها الحكومة من شانها تعكير صفو العلاقات مع دولة أجنبية تعرضها لخطر أعمال انتقامية".

وأوضح المصدر أن "المحكمة خفضت الحكم ضدهم لإعطائهم الفرصة لإصلاح أنفسهم".

وشدد الأردن الذي يقول انه يستضيف نحو 600 ألف لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة في آذار (مارس) 2011، إجراءاته على حدوده مع سوريا واعتقل وسجن عشرات الجهاديين لمحاولتهم التسلل إلى الأراضي السورية للقتال هناك. وبحسب قياديي التيار السلفي في الأردن فان المئات من أنصار التيار يقاتلون ضمن صفوف جبهة النصرة في سوريا.